



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

تحفة الناسك بنكت المناسك

المؤلف

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد (السيوطي)

بخط القائل  
 بأشياء من كتابه  
 في الفضايلة  
 تفصل الله به  
 محمد أحمد عمر الشوبري  
 الشافعي



في نسخة الكتاب قال الشيخ الامام الفاضل العلامة عبد الرحمن بن الحسن بن محمد بن  
 تميم كثر ما يسألني في احرام بالحج في اشهر الحج فلهذا اتيتها في قرن من عامه  
 بل علم وان سبب التمتع والقران اودم واحد فاختلعت الفهم في وقتها وفتها  
 اذ قيل لله ما تقدم وحيث دم واحد للمتمتع ولا في القران لانه صا ومن جافه في الحج  
 انه ام ذكر المصالح في آخر كتاب الحج من الحشر يدعي انه المزني قال في المنظر وسالني  
 سأل عن فاس قولك فهي فيها فعلت وياس قوله انه يجب علم ان يحرم بالحج  
 والحج من الحرام فان فعله فعليه ضمان دم لقوانه ودم لمتعه وانه احرم بهما من الحرام  
 فعليه بلانه دما لقوانه ودم لمتعه وتركه الميتقات قال الشيخ وجميعه صحيح الا الزامه  
 في الحج والحج من الحرام فان غلط في انتهى

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى  
 بنمو بنت الحارث الهلالية واخوانها الشقيقات لبنا به بنت الحارث الكبرى  
 زوج العباس بن عبد المطلب وام الفضل وعبد الله بن العباس ولبابه بنت الحارث  
 الصغرى ام خالد بن الوليد زوج الوليد بن المغيرة المخزومي وعصمه بنت الحارث  
 زوج ابني بن خلف الجمحي وعذرة بنت الحارث زوج زياد بن عبد الله الهلالي  
 وهذيل بنت الحارث وهي ام جفيدة ويقال جفيدة كانت متروجة في الاعراب  
 واخوانهم الامم بن اسماء بنت عميس الخثعمية زوج جعفر بن الخطاب  
 وغيره وسلمة وسلامة ابنتا عميس وزينب بنت خزيمه الهلالية زوج النبي  
 صلى الله عليه وسلم واخوان النسوة العسراء من حميمية بن جسر والزيدية ام ابي  
 هند بنت عوف الكلبية ويقال الجميرية قال محمد بن حبيب في كتابه  
 المختصر لا تعلم امرأة من العرب كانت اشرف اصمها الا من هند بنت عوف





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَدْرِجِينَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْكَافِرِ  
 لَمْ يَسَلْهُ وَسَلَّمَ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ لَمْ يَطْفِئُوا مِنْهُ بَلَدٌ حَتَّى  
 عَلَى الْمَنَسْكَ الْكَبْرِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّوْرِيِّ وَنَحْوِهِمْ يَسْتَسْمَى  
 تَحْتَهُ الْبَنَاءُ سَكَهَ بِبَلَدِكَ الْمَنَسْكَ **قَوْلُهُ** فَرَارَادُ الْأَسْحَارَ  
 يَسْلَى وَكَعْتَيْنِ فَكَانَ الْخَافِظُ مِنَ الدِّينِ الْعِرَاقِي فِي شَرْحِ التَّوْمِزِكِ  
 قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَسْحَارَ - السَّنَةَ فِي الْأَسْحَارِ كَوْنُهَا  
 وَكَعْتَيْنِ وَلَهُ الْبُحْرَى الْوَكْعَةُ الْوَاحِدَةُ فِي الْإِتْيَانِ بِسَنَةِ الْأَسْحَارِ  
 وَهِيَ بَحْرَى فِي ذَلِكَ أَنْ يُصَلِّيَ رَابِعًا أَوْ كَثْرَتِ لِمَّةٍ بِحَسَبِ إِنْ  
 لِيَالٍ بِحْرَى ذَلِكَ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ أَيْ أُتِيَ بِشَيْءٍ مِمَّا كُنْتُ لَدَى  
 لَكَ فَمَوَدَّكَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَضُرُّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْوَكْعَتَيْنِ **قَوْلُهُ**  
 مِنْ غَيْرِ الْفَرَضِ قَالَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْتَمِلُ سَنَةَ صَلَاةٍ  
 لِلْأَسْحَارِ بِوُقُوعِ الدُّعَاءِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَرَضِ لِقِيَادَةِ ذَلِكَ  
 وَالنَّصْرُ بَعْدَ الْفَرَضِ **قَوْلُهُ** وَهِيَ كَمَا حَصَلَ ذَلِكَ بِسَنَةِ الْغَزَى  
 كَالسَّنَةِ الرَّابِعَةِ وَتَحْيِيَةُ الْمَسْجِدِ وَعَبْرَةُ ذَلِكَ فِي التَّوْمِزِكِ  
 قَالَ لَشَيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّوْرِيِّ فِي لَدَاكَارِ وَالظَّاهِرُ حُضُورُهُ بِذَلِكَ

فَكَانَ كَمَا فَطَرَ هَكَذَا لَطْفًا وَحُضُورًا مِنْ غَيْرِ تَقْسِيدٍ بَلَوْنَهُ  
 يَنْوِي بِتِلْكَ الْوَكْعَتَيْنِ الْأَسْحَارَ بَعْدَهُ وَفِي نَظَرٍ  
 لِأَنَّهُ صَلَّى لَدَى عَلِيٍّ لَمَّا أَمَرَ بِذَلِكَ بَعْدَ حُضُورِ الرَّبِّ بِالْأَمْرِ  
 وَأَصْلِي رَابِعَةً أَوْ تَحْيِيَةَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَمَّ بِأَمْرٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ  
 أَوْ فِي أَيْتَانِ الصَّلَاةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ بِذَلِكَ الْإِتْيَانُ  
 بِالصَّلَاةِ الْمَسْنُونَةِ عِنْدَ الْأَسْحَارِ نَعْدَهُ هَهُنَا بِالْأَمْرِ  
 قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ أَوْ تَحْيِيَةَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ صَلَاةً  
 مِنْ غَيْرِنِيهِ لِلْأَسْحَارِ وَيَدْرَأُ لَهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْإِتْيَانُ بِرَعَا  
 الْأَسْحَارِ فَالظَّاهِرُ حُضُورُ ذَلِكَ وَقَدْ قَالَ أَنْ لَمْ يَنْوِ  
 بِالْوَكْعَتَيْنِ الْأَسْحَارَ بَعْدَهَا لَمْ تَحْتَمِلْ سَنَتَهَا بِذَلِكَ فَان  
 نَوَاهَا مَعَ التَّحْيِيَةِ وَالْأَسْحَارِ حَصَلَتْ لَأَنَّ التَّحْيِيَةَ تَحْتَمِلُ  
 بِشُغْلِ الْبَيْتِ وَلَوْ بِفَرِيضَةٍ وَإِنْ نَوَى بِالرَّابِعَةِ بِسَنَةِ الصَّلَاةِ  
 وَسَنَةِ الْأَسْحَارِ فَتَحْتَمِلُ حُضُورَهَا وَتَحْتَمِلُ الْأَحْضَالَ لِلتَّشْرِيكِ  
 وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَحْتَمِلَ مَا قَوِيَ كَمَا يَلْغِي فِي الْإِتْيَانِ بِتِلْكَ مِنْ  
 سَنَةِ الصَّلَاةِ أَوْ الْأَسْحَارِ **قَوْلُهُ** يَسْتَسْمَى بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِهَا  
**الاول** قَالَ الْغَزَى فِي شَرْحِ الْمَنَهَاجِ يَسْتَسْمَى بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِهَا



التعمين بحية المسجد وركعتي الاحرام والطواف فانها تحصل  
 بمطلقه الصلاة وبفرض ونفل آخر وشبهه أن ركعتي الاستحارة  
 كذلك انتهى **الثالث** قال المصنف في شرح المهدي بكره صلاة  
 الاستحارة في الاوقات المكرهه صرح به البغوي وغيره ومن  
 جزم بكرامتها ايضا للامام والغزالي في الاحياء  
**قوله** وسحب ان يعرف في هذه الصلاة بعد الفاتحة في الركعة  
 الاولى قبلها الكافرون وفي الثانية تلهوا الله قال الحافظ  
 زنا الدين العراقي في شرح الترمذي سبقه الى ذلك الغزالي في الاحياء  
 ولم أجد في شيء من طرق اهاكيت الا الاستحارة تعيين ما يقرأ فيها  
 ولكنه مناسب لانها سورة الاخلاص فيناسب الايتان فيهما  
 في صلاة المراد منها اخلاص الرغبة وصدق التفويض وانظر  
 المعجز بالتبركي في العلم والقدرة والجلود والقوة وان صدق  
 بعد الفاتحة ما يناسب الاستحارة فحينئذ كقوله تعالى وركعتي  
 خلعتان وتختار ما كان لهم الخيرة الا انه وقوله تعالى وما كان  
 لمومن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة  
 من أمرهم الاية انتهى **قوله** ثم يمتحن بعد  
 الاستحارة لما يشرع له صدقته قال الحافظ زنا الدين هكذا

ذكره النووي في المسك والاذكار وغيرها وكانه اخذ ذلك  
 من الحديث الذي رواه ابن السنني في عمل اليوم والليلة رواية  
 ابراهيم بن البراء حدثني ابي عن ابيه عن جده قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يا اناس اذا هممت بامر فاستخو ربك ثم استخ  
 ثم استخ الى الذي سبق الى قلبك فالخير فيه فانه اورد في الازكار  
 عقبه هذا بسير وهو حديث ضعيف جدا لا يحتج به فان  
 ابراهيم بن البراء هو ابن النضر بن انيس بن مالك ذكره في الضعفاء  
 العقيلي وابن حبان وابن عدي والازدي قال العقيلي  
 حدثت عند الثقات بابو ابي طيل وقال ابن حبان شيخ كان  
 يدور بالشام يحدث عن الثقات بالموضوعات لا يجوز ذكره  
 الا على سبيل القدح في وقال ابن عدي ضعيف جدا حدث  
 بابو ابي طيل فحدثه ساقط لا حج في وقد قال في ذلك الشيخ  
 عماد الدين بن عبد السلام فقال انه يفعل بعد الاستحارة ما اراد  
 وان ما يقع بعد الاستحارة فهو الخيرة وقد يستدل  
 بما قاله الشيخ عماد الدين بما في حديث ابن مسعود عن النبي صلى  
 فانه قال بعد ذلك دعوا الاستحارة ثم يعزم اي يعزم على ما  
 يستخار علم وهو حديث ضعيف الا ان رواية ضعيف لم تتم

بالوضع فهو لصح مرادى حديث انس قال - وادقلنا ما  
 ذكره النووي من انه يفعل بعد الاستحارة ما ينشور له مكان  
 فلا ينبغي ان يعتمد على امر اشراج كان له فيه هو في قبل الاتحارة  
 بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأسا والافلا يكون مستخيرا لله  
 له تعالى بل يكون مستخيرا للهواه ويكون غير صادق في طلب الخيرة  
 وفي التبركي من العلم والعقود وإثباتها لله تعالى فاذا صدق  
 في ذلك تبرأ من الهول والقوة ومن اتباع هواه ومن اختياره  
 لنفسه ولذلك وقع في اخر حديث ابن سعيد بعد دعاء الاتحارة  
 لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو حديث صحيح فمن لم يكن  
 حاله في الاتحارة ترك هواه وانحيا به لنفسه لم يكن مستخيرا لله  
 بل هو تابع لهواه انتهى **قوله** وان منع درج التطوع  
 لم يجز له الاحرام بغير اذنه قال الشيخ والادب العراقي مستقني  
 من ذلك مسلم وقعت في الفناوك وافقت فيها بالتخروج وهي ان  
 الولد ان اراد الاكتساب بالحج عن غير باجرة وهو محتاج لذلك  
 فليس للاب منعه منه كما انه ليس له منعه من سفر التجارة على الاصح  
 اذا غلبت الامن وتيقن على ذلك سائر الاجا وامسك كالعكابين  
 والجمالين والسمايين ونحوهم فصرح الاصحاب بالتجارة والى

معناها

معناه الاجابة **قوله** والحج عليه توافي قال الاستوى  
 في كتاب الغزوات الصلاة في اول الوقت مخصوصة بزادة  
 فضيلة على الصلاة المفعله في اثنائه بخلاف الحج فان المفعل  
 منه في اول السفرين مساو في الفضيلة لما يقع بعد ذلك  
 في سنة اخرى كما قاله الرافعي في كتاب التفتت من الكلام  
 على نشوز المرأة ولعل الغزوات ان نظركم رجوع الى وقت  
 الصلاة لستد من نظره الى وقت الحج ولهذا جعل للصلاة  
 وقتا معيننا من العمر بخلاف الحج قاله ولعلم ان ما قاله  
 الرافعي في الحج لا ينافي قول الاصحاب ان المستحب لم يجب  
 علم ان لا يجوز ذلك فان هذا الاحتباب لا يشتمل على الحج  
 بل هو منفصل عنه **قوله** وحيث قلنا يحلها فعناه  
 باسم ابدع شاة الى اخره قال الاستوى في الغزوات كذا قالوا  
 هنا ولم يأمروا بتعاطي الاسباب بنفسه وقالوا فيما اذا ان  
 انقطع حياضها وامتنعت من الغسل ان الزوج يغسلها ولعل  
 الفرق ان التحليل يتوقف على الذبح والمخلوق او التقصير  
 وفي تكليف الزوج لاخراج المالمشعة طاهرة وخلق شعر المرأة  
 والتقصير فيه قطع عضو ولا يجوز ذلك في جسد المغير اذا

وامضا فللدم بدل وهو الصوم ملوا وجنا على زوج ان لصوم  
ادى الى ضرره بتاخر حفته من الاستمتاع الى انقضاء الصوم فخذ  
الفرق من وجهين احدهما لاخراج المال واللفظ ما خير حفت  
بتكليف الصوم **قوله** واستحب بعض العلماء ان يكون من  
الاجانب لامر الاصدقاء والاقارب وهذا في طريق الاختيار  
ان القريب او الصدوق الموثوق به اولى قلت الحديث يدل  
للاول وهو ما اخرج من ما جاء في سننه وان ابن حاتم في العدل  
والعكرى في الامثال وابو العباس البغوي وابن مندة والباوند  
وابو نعيم كلهم في معرفة الصحابة والبسقي في السنن عن انس ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكلمن الجونن يا اكنتم اغفر  
مع غير قومك بحسن خلقك وتكلم على رقعاك **قوله**  
ففي الحديث استحب اذا اراد الخروج من منزله ان يصلي ركعتين  
يقراهما الاولى بعد الفاتحة فليأيتها الكافرون ومالك نية فله يولده  
احد قال اكاوط ابن حجر في اماليه اخرج الحاكم في تاريخه عن انس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما استخلف عبد في اهل  
من خليفته أحب الى الله تعالى من اربع ركعات يصليهن في بيته اذا  
شد علم ثيابه سقره يقران في كل واحدة بفتح الكتاب وقوله هو الله

باب

هم يقول اللهم اني اتعرب اليك بهن فاخلفني بهن في اهل  
وما لي فمن خليفته في اهل وما له وداره ودور حول داره حتى  
يوجع الى اهل قال وكان المصنف ما وقف على هذا الحديث  
فقاله على ركعتي الفجر **قوله** ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ما خلفت احد عند اهل افضل من ركعتين ركعتيها عندهم  
حين يريد سفره هذا الحديث اخرج الطبراني في كتاب  
المناسك وان عساكر في تاريخ بسند معتدل وداورده المصنف  
في الاذكار وعلم في مؤاخذات يتقنها في نكث الاذكار **قوله**  
فاذا نهض من جلوسه قال ما روي من حديث انس في اخرج  
اخرج ابو يعقوب وابن السني وابن عدي عن انس قال لم يرد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سقرا قط الا قال حين نهض من جلوسه  
اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت اللهم كفى  
مالهني وما لا اهتم له وما انت اعلم به مني اللهم اغفر لذي  
وزود في التقوى وتوجهني للخير حيث ما توجهت به كندج  
**قوله** ولا يركب بنيات التواصي الطهرين قال  
في التواصي بنيات الترهات وقال في عرف الباء  
الترهات الطهرين الصغيرة المنشعبة في العباد **قوله**

بما في كتابه من الأحكام الشرعية  
والتي هي من جملة الأحكام الشرعية  
التي هي من جملة الأحكام الشرعية  
التي هي من جملة الأحكام الشرعية

ولست أحب أن أرتجح في حال خطبة الرجل لما رواه عن انس قال  
كنا اذا انزلنا يستخنا حتى نخط الرجل فلت هه الحدت  
وقوم في تحريف من اللفظ والمعنى اما اللفظ فالرواية كما اذا  
نزلنا لم يشيخ حتى نخط الرجل واما المعنى فالمراد بالتسبيح  
في صلاة النافلة والمعنى انهم كانوا يقولون استر لا لم يبتغوا حتى  
يبعدوا بخط الرجل عن الدواب اذ احدها وليس المراد قول  
سبحان الله ولهذا لم يذكر المصنف هه الحدت ولا هذا  
الاكتفاء بت في كتاب الاذكار ولو كان لذلك صح لكان من شرط  
**قوله** وله ما خيره من النية ما دام من وقت الاداء  
زمان يسعها مقتضاه انه لو اذخر وقته يعني من وقت الاداء  
قد ركعت عصى وان كانت اداء وهو المذكور في شرح المهدى  
وشرح مسلم وفي التنبيه واقره على النصحيح وعبارة الرضا  
واصلها فلواخر غير نية الجمع حتى خرج الوقت او ضاقت  
حيث لم يتوهمه ما تكون الصلاة في اداء عصى وذلك مخالف  
للمذكور هنا والمذكور هنا اصوب فانها صحاح في المواقيت  
انه لا يجوز التأخير حيث يخرج بعض الصلاة عن وقت الذي  
يسعها ولعن كانت اداء ذكره الاسنوي والاذرعي

قوله

**قوله** عند جهة مقصده قال المصنف في شرح الوسيط  
بكر للصاد **قوله** ويشترط ان يركع ويسجد عدل من  
قال الاذرعى لو كان مشى في وجه ونحوه او في ماء او بلج فهل  
يلزمه اكمال السجود عدل من طاهر اهل اقليم لزومه واشتراطه  
واعتد لرتبانه انه يكفيه الايام في هذه الاحوال ونحوها لما  
في المشقة الظاهرة ومن تلوث بدينه وشابهه بالطين وقد  
وجهوا وجوب اكماله بالسهولة وعدم المشقة وهي موجودة  
هنا وانما بالكمال يؤدى الى الترك جمل **قوله** عند الصلاة  
وهي واقفة غير سارة قال الغزوي في شرح المنهاج مجله  
المنبر في البيرة اذا فان هو الذي يسير الدابة فان كان لها من  
يسيرها حتى لا تتألف جهة القبلة بلزوم لجانبها جاز قاله الرواية  
وغيره وهو كقول الرافعي يجوز فعل الغرض على سريته تجمله  
وجاب وان سار وابه انتهى **قوله** وفي النوروت  
قال الاسنوي هو المذهب المصغير المسمى بالشفقة وعندنا  
**قوله** وفي الأروحية قال المصنف في شرح الوسيط  
بضم الهمزة وقال ايضا مر جوجه **قوله** لم يلزمه وضع  
الجبهة على طرف الدابة قال في شرح المذهب فلو فعله جاز

والصحيح في كل حال  
والصحيح في كل حال  
والصحيح في كل حال  
والصحيح في كل حال



قال في المحاكم وعُرفت بضم العين **قوله** فلومع المنزل  
زاد الماوردكي في الحاوي الذي يزيد النزول فيه لسفره يعني  
بقعة النزول للاستراح ونحوها **قوله** اذا صلى بالتييم  
بعد الما الذي لا يجب استحاله لم يلزمه الله اعادة الصلاة  
قال في شرح المهذب قال صاحب الحرفا لصاحبنا ولا  
يستحب الاعادة وقال ابن الرضا في الكفاية لو صلى بالتييم  
ثم وجد الماء لا تستحب الاعادة ما لوضو فان الصلاة بالماء  
في الغضيل كالصلاة بالتييم لئلا قال الاستنوي مقتضى الحديث  
استحب الاعادة **قوله** ولو نسي اعادة الصلاة بالماء  
او التراب قال في شرح المهذب قال صاحبنا اذا وجد  
التراب في موضع يقطع الفرض في بالتييم اما اذا دور على  
التييم في حاله لا يقطع الفرض فيها بالتييم كالحضرة انه لا يعيد  
بالتييم لانه لا فائدة في الاعادة حينئذ وكيف يصلى محبة  
صلاة لا تنفعه من غير ضرورة ولا احوية وقت وانما جازت  
صلاة الوقت في هذا الحال لمرة الوقت وقد زال **قوله**  
وقد يكفي سائر العورة صح هذا الوجه في الروضة من روايات  
وقال صاحب الجهور وهو طاهر النص وقال الواضح في شرح الصغرى

في التراب

سائر  
وهو

انه اول الوصل للنصر ان فر واحدة وصاحب الحاوي الصغير مقابل  
وهو الذي صححه المصنف هنا وهو المختار فقط قال الاستنوي  
انه يب كل على الاكنا ستر العورة جزمهم في النفقات بانه لا يجوز  
الاقتصار في كسوة العبد على سائر العورة وان لم يتأذ بالخسر  
والبرد وعلله الراضح بانه ليعتد تحميرا واذلا فاذا امتنع  
في الحي الرقيق فامتاعه في الجرا الميت أولى لان الناس يتكفون  
لميت ما لا يتكفون للحي ويعيدون ترك ذلك ازرار بالميت لكونه  
خاتمة امره **قوله** فلا يجب على المرأة حتى تأمن على نفسها  
بزواج او محرم او نسوة ثقات قال الاستنوي حكم نظر العبد  
الى سيده والخلوقة بها كالمحرم على الصبح وان لم يكن محوما لا تقام  
الوضوء بمسحه فينبغي الاكفايه مناوبه صرح الموعظي من ترتيب  
الاقسام وابن ابي الصيف من نكته قال ومقتضى علم الثخين  
اشترطه نسوة غيرها وهو بعيد لا معنى له والتمجيد الاكفاء  
باجتماع الميث **قوله** فان لم يجد الماء ووجد من يتبرع  
بالحج عن من الاولاد واولاد اولاده الذكور والامهات لزمه  
استنابته يستثنى منه ما اذا كان الولد وولد الولد المتبرع  
بالحج عنه ما شيا فلا يلزمه استنابته على ما صححه المصنف في الروضة

من زيادته **قوله** ذوالخليفة من المدينة على نحو ستة اميال  
كداقر البسيط ومحمود شرح المهذب وقال الراعي انه على ميل  
من المدينة قال في المهنات قلده فيه ابن الصباغ والحسن يرويه  
بل الصواب المعروف المشاهد انه على فرسخ وهو لانه اميال  
او يزيد قليلا وقيل انها على سبع اميال **قوله** قون  
باسكان الراعي قال الراعي السماع المعتمد عن المتقدمين في قرن  
التسكين ورأيتُه متقولا عن ابن عبيد وغيره ورواه صاحب  
الصحيح بالتحريك وقال المصنف في تهذيبه انفق العلماء على  
التبكيين وعلى تفليط المولود في فتح الراء **قوله** وسحب  
للصباح الغسل من عشرة مواضع الى اخره قال الاستاذ حزم النور  
فيها سلكا استحباب الغسل لطواف الافاضة والوداع والحلق  
وهو قول ان معي في القدم قال والمعتبر بين لدا الغسل ايضا  
للاحرام ولدخول مكة وانما عتبرنا الحاج لما ذكره بعد من الرمي  
وغيره بل استحباب الغسل لدخول مكة غير محرم فقد ذكر في الام  
اغتناب له صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة وهو طلائع  
وقاس على الاغتسال لدخولها محرمنا ولو خرج من مكة فاجرم بالعمرة  
واغتسل لاحرامه ثم اراد دخولها قال الماوردي ان احرم من مكان

بعيد كما لجرانته استحباب الغسل لدخول مكة او من التعميم فلا  
قال ابن الرفعه ويظهر ان يقال بمثل من الحج اذا احرم به من  
التعميم ونحوه لكونه لم يخطر له الا هناك **قوله**  
وللوقوف مزدلف بعد الصبح قال في الخادم قضيته انه يدخل  
بطلوع النجود وهو محتمل لكن قال المحاملي في المجموع بعد نصف  
الدليل للوقوف بالمسعى والعيد **قوله** ويستوي من اجابها  
الرجل والمرأة زاد في الروضة والصبئي قال في المهنات وهو يقتضي  
لاستجابة للصبئي غير المميز والمجنون وهو صحيح زاد في الخادم  
وتعلم التولي **قوله** والحائض اي في غير الطوافين  
فان الحائض لا تطوف **قوله** استحباب ان يستكمل التظف  
تحت العانة وتنف الابط الى اخره قال في المهنات قدمه ان  
في الاملا ما حكاه صاحب المعرب بان يكون قبل العشر ومقتضاه  
ان مزيد الاحرام في العشر لا باخذ من شعره اذا اراد التضحية  
كغيره قال ولم يتعرض الشيخان لوقت هذه الاشياء والقياس  
تقدمها على الغسل كما في غسل الميت وفي الخادم زاد القاضي ابو  
الطيب ويثبتها كما يفعل عند الوداع الى الجمعة قال  
ولم يصرحوا باستحباب اجماع ان امكنه ولا يبعد استحبابه

**قوله** الواجبة يتجرد عن اللبوس قال في المهمات ليس في  
عبارة الروضة تصرح بوجوبه بل هو الى الاستحباب اقرب لعظمتها  
علم على ما هو مستحب ويوافقه عبارة المنهاج ان لم يجعل قوله  
ويتجرد مرفوعا فانقل عن نسخة المصنف وعما في المحرر والنزح  
الصغير ينبغي وانما في المناك من الاداب لكن حزم ان  
الرافعي بوجوبه فقال ان المعدود من البنين التجرد بالصفة  
المذكورة دون تجرد التجرد لان ترك المحيط في الاحرام لازم  
ومن ضرورة لزومه لزوم التجرد قبل الاحرام واستقطبه في الروضة  
وحزم بوجوبه في شرح المذهب وهو مشكل لان الواجب  
له الاحرام ولم يوجد ولهذا الوفا ان وجهتك فانت طالب  
لم يحرم وطهرها على الصحيح ويجب التزج بمجرد الابلاع وبي  
اصل الروضة في الصيد انه لا يطلاق انه لا يجب علم ازالة  
بلدك عنه قبل الاحرام ومدركها واحد ولذلك استشكله المجه  
والطبري وقال لا اري احدا من الاصحاب يقولون انتهى وقال  
في الحاشية ما ذكره الرافعي هو الظاهر قلنا ودليلا اما النقل  
فقد نص على ذلك ابن ابي هريرة والبيهقي وقال لانه ادنا  
لحرم في ثيابه مع العصيان واما الدليل حديث بحرم

ليش

الوجه

احدكم في ازار ورد افانه يقتضى وجوب التجرد عن غيرها  
قال واكواب عن مسلم الصيد ان ارسله اللاف مال قبل  
وجود المقتضى وادار رسله قبل العلم اهمل ان يحرم وان لا  
واما مسلم الوطي فلان الابلاع يقع في النكاح فلم يمنع وانما  
لم يحرم التزج بعد التغييب لانه خذوع عن المحصية **قوله**  
يقتضى ركعتين سوى ما سنه الاحرام في سرح المنهاج للفتوى  
يستثنى من شروط التعيين تحية المسجد وركعتا الاحرام  
والطواف فانها تحصل بمطابقية الصلوة وبفرض وفعل اخر  
**قوله** فان احرم في وقت فريضه فصلاها اغنته عن  
ركعتي الاحرام قال في المهمات الحق القاض حين الرواية  
بالفرض وتوقف في شرح المذهب في اغنا الفرض لانه سنه  
مقصود انتهى وعما رته قال العاصم حسن والبعثوك  
والمتولى والرافعي واخرون لو كان في وقت فريضه فصلاها  
كفى عن ركعتي الاحرام كتحية المسجد تتدرج في الفرضه ونما قال  
نظرا لانه سنة مقصوده فينبغي لانه تدرج كسنة الصبح وغيرها  
**قوله** فان كان الاحرام في وقت كراهية الصلاة لم يصلها  
عبارح قال في الحاشية حظه في شرح المذهب في الصلاة عن الجهاد



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام  
 على من لا نبي بعده  
 وآل بيته الطيبين  
 الطاهرين  
 الذين اتبعوا  
 ما آتاهم من ربهم  
 ربنا انزلنا القرآن  
 بالقرآن العظيم  
 والحمد لله رب العالمين

نقله عنه سلم بن حليل انتهى **قوله** وسحب تكرار التلبية في كل  
 مرة تلك مرات **قال** الحافظ ابن حجر في إماميه لم أجده مستنداً  
 خاصاً ويمكن أن يكون المصنف أحده مرحدث لأنس المرفوع في الصحيح  
 فان إذا تكلم بالكلمة أعادها ملكاً ولا يداود والنسائي وابن جبان  
 من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعجبه أن  
 يدعو لملكاً ويستغفر لملكاً وأصله في مسلم بلغة كان إذا دعا  
 لملكاً وإذا سال سال لملكاً انتهى **قلت** قال في شرح المهدى  
 قال صاحب الحاوي قال إن معنى في الام واذا كفى فأستحب ان يلبى  
 لملكاً **قال** واختلف أصحابنا في تأويله على ثلاثة أوجه أحدهما يكرر  
 قوله لبيك ثلاث مرات **والثاني** يكرر قوله لبيك اللهم لبيك ثلاث  
 مرات **والثالث** يكرر جميع التلبية ثلاث مرات هذا الكلام وهذا  
 الثالث هو الصحيح أو الصواب والأولان فاسدان لأن فيهما  
 تغيير اللفظ التلبية المشروعة **قوله** فإن سئل عما رددت اللفظ  
 باللفظ نص على ذلك مع أصحابه **قال** في المهمات قد يفهم وجوب الرد  
 وليس كذلك بل هو مستحب كما نص على ذلك في **تفسيه** **قال** الرافعي  
 أعلم أنه سحبه للاتيان بالسنن الخمس على الترتيب المذكور في  
 الوصية أي يبدأ بالفضل ثم الطيب ثم التجرده ثم الصلاة ثم التلبية

هذا الحديث  
 رواه ابن مسعود  
 في صحيحه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه كان يقول  
 اللهم انزلني  
 القرآن بالقرآن  
 العظيم  
 والحمد لله رب العالمين

نعلم أن ما يقتضى ترتيباً بين الطيب والتجرده انتهى واسقطه  
 من الروضة **قوله** قال في الحاشية ذكر الزعفران في مسأله  
 أنه يقول بعد ان لساله الله رضىواند والجنه ولستعيذ به من النار  
 اللهم اجعلنى والدين استجيا بوالده والرسولك وامنوا بك ووثقوا ل  
 بوعدك ووفوا عهدك واتبعوا امرك اللهم اجعلنى مرفعه الله  
 رضىت وارتضىت وقبلى اللهم كبرلى اداء ما نوت وقبلى  
 منى ما كرم **قال** الزركشى وهذا الدعاء حسن مناسب للحال  
**قوله** والاصح تحريم المدارس كذا عبر في شرح المهذب وعبر  
 في الروضة والرائع بذلك بالمكعب **وقال** في الحاشية المراد بالنعلين  
 التاسومه ولتخرب القبقاب لانه ليس بخيط وسئل الشيخ  
 شمس الدين الوفاى عن المحرم اذ لبس الزربول المقطوع الكعب  
 او المشنى تحت الكعب وكذا القبقاب والحلقاتيه والتاسومه  
 والصراره هل له ذلك **فاجاب** بان الزربول المقطوع الكعب  
 والمشنى كالحف والحكم فيه انه لا يجوز لمن وجد النعلين وجوز  
 لفا قدمها والحلقاتيه وما معها كالنعلين واستتار ظهر القدم  
 بسير القبقاب كما استتار بشرائه النعل وما في معناه انتهى

الألوكة  
 www.alukah.net